

محاضرة ١٨ : مهارات الرقابة

أولا : الرقابة في الدين الإسلامي الحنيف

- الرقابة الإدارية في الإسلام ليست رقابة تصيد للأخطاء ، ولكنها رقابة وقائية تبادر بالكشف عن مواقع الزلل والقصور ، ثم تعمل على معالجتها قبل أن تقع الأخطاء أو تتسع المشكلات.
- والرقابة الإدارية لتقف عند سلوك وأداء العاملين بل تمتد إلى اللوائح والجراءات والنظم والقواعد فتعالج القصور فيها.
- كما تسعى الرقابة إلى تحسين وسائل الإنتاج وتطوير الأجور والحوافز ، وإلى شحذ الهمم من أجل الإبداع والابتكار.
- وفي ذلك يقول الحق تبارك وتعالى : (من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) ، الآية ٩٧ ، سورة النحل.
- وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يولي الوالي ثم يتركه لما علمه فيه ، بل يتفقد حاله ويراقب أعماله ويتأكد مما يصله عنه ، فكان يأخذ من الولاة ويعطيهم ، ويقر الصحيح من تصرفاتهم وينكر ما دون ذلك.
- وقد بدأت الرقابة الإدارية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فكان يباشر الرقابة على عماله بنفسه.
- وعلى منواله سار الخلفاء الراشدون في مراقبة العمال ، فلقد كانوا يُراقبون عمالهم ، ويلاحظون تصرفاتهم ، ويحاسبونهم عليها بكل دقة.
- والثابت أن الدولة الإسلامية كانت حريصة منذ تأسيسها على توفير أجهزة للرقابة.
- وكانت الرقابة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين من بعده رقابة ذاتية ورئاسية وجماعية.
- وقد تميزت الرقابة من منظور إسلامي عن سائر الاتجاهات باهتمامها وإحيائها لمبدأ الرقابة الذاتية.
- لذلك نوهت العديد من الآيات القرآنية على أهمية إتقان العمل ، فالمسلم مراقب من قبل الله عز وجل ، وهو محاسب على أعماله في الدنيا والآخرة ، ومن هذه الآيات قوله سبحانه وتعالى :
 - {مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ} سورة ق ، الآية ١٨ .
 - {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} سورة النساء ، من الآية ١ .
 - {وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحْسَبِكُمْ بِهِ اللَّهُ} سورة البقرة ، الآية ٢٨٤ .
- ويتضح مما سبق: أن الرقابة في الإسلام تتميز بالرقابة الذاتية بجانب الرقابة الرئاسية والرقابة الشعبية.
- فالرقابة الرئاسية : هي رقابة الرئيس لمروسيه.
- والرقابة الشعبية : نتيج لأي فرد من أفراد المجتمع أن ينتقد السلوكيات الخاطئة ويطلب بتعديلها بغض النظر عن مركز ومنصب من يقوم بهذه السلوكيات.
- أما الرقابة الذاتية: فلها أثر عظيم لأنها رقابة الفرد على نفسه وتصرفاته ومدى موافقتها لأحكام الشرع، وخشية الله ومراقبته في السر والعلن.
- وتعتبر الرقابة من أهم عناصر العملية الإدارية لما لها من دور رئيسي في تحديد مدى نجاح وفعالية العناصر الأخرى.
- ولقد تجاهل كتاب الإدارة موضوع الرقابة ولم يأخذ حقه في البحث والدراسة إلا مؤخرا.
- ولعل السبب يرجع خاصة في الدول النامية الى حدوث كثير من التهديدات من خلال أجهزة الرقابة و السلطة مما ترك أثر سيء على التنظيم وخلق مناخ من عدم الثقة.
- ولكن لبد من التصدي لموضوع الرقابة بموضوعية تتفق وأهمية هذا العنصر الحيوي في العملية الإدارية.
- إن المفهوم الإيجابي للرقابة هو الذي يقوم على تقييم الأداء والتحقق من جوانب النجاح والقصور ومعرفة أسبابها واتخاذ التدابير اللازمة لمنع حدوث ذلك مستقبلا.
- وتتطلب الرقابة قدرا من الحكمة الى جانب الإلمام بالنواحي النفسية و الإنسانية للعاملين.

ثانيا : تعريف مفهوم الرقابة

- تعد الرقابة أحد أهم الوظائف الإدارية الرئيسية ، وعن طريقها تتأكد القيادة مما إذا كانت العملية الإدارية قد حققت أهدافها بأعلى قدر ممكن من الكفاءة وبأقل جهد وتكلفة وفي أقصر وقت، وذلك في ضوء مفهومها الجديد الذي ينصرف إلى الرقابة الإيجابية البناءة.
- ويعرفها هنري فايول : بأنها التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة و التعليمات الصادرة و القواعد المقررة من أجل بيان نواحي القوة والضعف و تقويمها.
- عبارة عن قياس و تصحيح أداء المرؤوسين من أن أهداف المنظمة و الخطط الموضوعية لبلوغ هذه الأهداف قد نافذت بشكل مرضى.
- والرقابة الإدارية : تُعرف على أنها مراجعة الإنجاز وفقا للخطط الموضوعية.
- كما تُعرف : بأنها عملية قياس النتائج الفعلية ومقارنتها بالمعايير أو الخطط الموضوعية ومعرفة أسباب الانحرافات بين النتائج المتحققة والنتائج المطلوبة واتخاذ فعل تصحيحي.
- وتعرف أيضا : على أنها عملية قياس الإنجاز المتحقق للأهداف المرسومة ، ومقارنة ما حصل فعلا مع ما كان متوقعا حدوثه.
- وهكذا يمكن القول إن الرقابة: ما هي إلا وظيفة إدارية ، وأنها مثل وظائف الإدارة الأخرى، وهي عملية مستمرة متجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح بشكل سريع.
- والرقابة على هذا الأساس تستهدف تحقيق الصالح العام من خلال التأكد من دقة الأداء وكفاءة النشاطات وفعالية التخطيط وحسن التنظيم والعقلانية في اتخاذ القرارات والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مادية كانت أو بشرية.
- ويمكن القول ان مفهوم الرقابة يرتكز على ثلاثة عناصر رئيسية هي :
 - ١- هناك مجموعة من المعايير و الأساليب الكمية والنوعية التي يتم بموجبها تقييم مدى كفاءة وفعالية المنظمة في تحقيق الأهداف المنوطة بها.
 - ٢- محاولة الكشف عن جوانب القصور والضعف ومعرفة أسبابها والتعرف على الانحرافات و مقارنة النتائج المتحققة بالمطلوبة.
 - ٣- محاولة تصحيح الوضع القائم و ذلك بتحقيق الأهداف المخطط لها و النتائج المطلوب تحقيقها.

ثالثا : أهم أهداف الرقابة وعناصرها

وفي إطار ما تقدم : فإن أهداف الرقابة تتحدد أساسا بثلاث وظائف :

الأولى : حماية الصالح العام، وهي محور الرقابة.

الثانية : توجيه القيادة الإدارية لتصحيح الأخطاء أو الانحرافات.

الثالثة : مكافأة العناصر التي تكتشف الانحرافات وتحفيزها معنويا وماديا.

عناصر الرقابة :

- أولا : تحديد الأهداف ووضع المعايير.

- ثانيا : مقارنة النتائج المتحققة مع المعايير المرسومة.

- ثالثا : قياس الفروق والتعرف على أسبابها.

- رابعا : تصحيح الانحرافات ومتابعة سير التنفيذ.

رابعا : أهم مبادئ الرقابة

ولأجل أن تكون الرقابة أكثر فاعلية ، فإنه من الأهمية بمكان الاسترشاد ببعض المبادئ التي تضمن حسن التنفيذ وكفاءة الأداء :

- أولا : اتفاق النظام الرقابي المقترح مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه.
- ثانيا : تحقيق الأهداف على مستوى عال من الفاعلية والكفاءة والعلاقات الإنسانية السليمة.
- ثالثا : الموضوعية في اختيار المعايير الرقابية.
- رابعا : الوضوح وسهولة الفهم.
- خامسا : إمكان تصحيح الأخطاء والانحرافات.
- سادسا : توافر القدرات والمعارف الإدارية والفنية للقائمين على أجهزة الرقابة.
- سابعا : وضوح المسؤوليات وتحديد الواجبات.
- ثامنا : الاقتصاد والمرونة.
- تاسعا : استمرارية الرقابة.
- عاشرا : دقة النتائج ووضوحها.

خامسا : خطوات إجراء الرقابة

يوجد اتفاق على أن هناك أربعة خطوات رئيسية للقيام بعملية الرقابة وهي على النحو التالي :

1- وضع المعايير ومستويات الأداء :

لا بد أن تكون هناك أهداف محددة ودقيقة تسعى المنظمة إلى تحقيقها وهذه الأهداف يمكن ترجمتها إلى معايير يمكن على أساسها تقييم الأداء الفعلي للمنظمة. وهناك نوعين من المعايير :

أ- المعايير الكمية : وهي التي يمكن التعبير عنها في صورة رقمية مثل : النفود ، الوقت ، كمية المنتج ، وتتميز بأنها محددة ويمكن قياسها وفهمها بسهولة.

ب- المعايير النوعية : وتلجأ إليها المنظمة إذا كانت طبيعة أهدافها ونشاطاتها ل يمكن التعبير عنها بصورة كمية.

• ويرى البعض انها صعبة في القياس الموضوعي ولكن لا يمكن تجاهلها ، خاصة في بعض مؤسسات القطاع العام التي لا يمكن أن تخضع للمعايير الكمية.

• إن تلك المعايير والمستويات: يجب ان تراعى التوقعات الاستراتيجية للمنظمة ، مثل معايير الجودة النوعية العالمية مثل معايير الأيزو (ISO)، ومواصفات منظمة التجارة الدولية (TWO) وتمتد المعايير لتشمل كل شيء بالمنظمة.

2- قياس النتائج الفعلية وفق المعايير الموضوعية :

• وهي المرحلة الرئيسية و الجوهرية في عملية الرقابة حيث تتضمن مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وفق المعايير الموضوعية.

• حيث يتم قياس ما تحقق من نتائج أو لا بأول، ودوريا وسنويا ، كقياس حجم الإنتاج والمبيعات والرباح.

• يجب أن تكون تلك المواصفات والمعايير المستخدمة واضحة لجميع العاملين من حيث خطواتها ووسائلها وأساليبها.

• ويتوقف نجاح هذه المرحلة على دقة و مناسبة المعايير.

3- مقارنة النتائج المتحققة مع المعايير الموضوعية :

• وتتضمن معرفة الأسباب التي أدت الى هذه الانحرافات ومحاولة إيجاد الحلول لها.

• الهدف الأساسي من الرقابة هو تحسين الإنجاز أو تطوير الجودة أو تحقيق دقة العمليات أو أنظمة معينة.

• وقد يكون الانحراف نتيجة عدة متغيرات : مثل ظروف العمل ، أو عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو تكنولوجية أو تنظيمية.

• ومعرفة هذه المتغيرات و أبعادها بشكل واضح ودقيق يساعد بشكل مباشر في معالجة الانحرافات و تحقيق الأهداف المخططة.

4- الإجراءات التصحيحية والتغذية العكسية :

إذا لم يكن هناك أي مخالفات ، فلا داعي لتخاذ أي إجراءات تصحيحية ، أما إذا وجدت مخالفات فيجب اتخاذ إجراءات تصحيحية توقفها وتحول دون تكرارها مستقبلا.

سادسا : نظم ووسائل الرقابة وتكاليفها

• الرقابة مكلفة ولكنها ضرورية جدا ، وخاصة إذا كانت التجاوزات والمفاسد الناتجة عن غيابها أكثر كلفة مما يسبب أضرار كبيرة جدا على المؤسسة : اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية.

• لذلك يجب وضع النظم الرقابية التي تتلاءم مع احتياجات المؤسسة الفعلية من وسائل رقابة جيدة ومرنة في آن واحد.

• ومن الوسائل المتعددة للرقابة نذكر ما يلي :

١- رقابة المواد أو النشاطات وفق أهميتها.

٣- وسائل الرقابة المالية.

٥- المراجعة المالية والمحاسبية.

٧- قياس الإنتاج.

٢- رقابة الجودة النوعية.

٤- برنامج الجودة الشاملة أو الكلية.

٦- تطبيقات استخدام الحاسب الألي كنظام للمعلومات.

٨- رقابة الجودة النوعية.

• ورأي آخر : يؤكد على أن وسائل الرقابة تتفاوت وفق طبيعة المعايير التي يقاس على أساسها الأداء ، ووفق موقع عملية الرقابة من الأداء .

• ولكي ينجح النظام الرقابي فلا بد أن يثبت مقدراته وفعاليتها في تقويم الأداء الفعلي ونتائجه تقويما موضوعيا ، بعيدا عن المؤثرات الشخصية .

• وعلى ذلك هناك عدة وسائل أو أدوات رئيسية للرقابة يتعين استعمالها وأهمها :

- أولا : الموازنة التقديرية .

- ثالثا : السجلات .

- خامسا : التقارير الإدارية .

- ثانيا : البيانات الإحصائية والرسوم البيانية .

- رابعا : الملاحظة الشخصية .

سابعاً : أنواع الرقابة

من حيث مصدر الرقابة ، يوجد نوعان من الرقابة :

١- الرقابة الداخلية :

• هي الرقابة التي تمارسها المنظمة على نفسها والعاملين بها . فهي تراقب نفسها بنفسها تطويرا وتصحيحا وتنفيذا للتعليمات بين أقسام العمل والعاملين في جميع المستويات الإدارية .

• ولهذه الرقابة أهميتها نظرا لصدورها عن الإدارة ذاتها ويمكن أن تحقق نتائج فعالة تعجز أنواع أخرى من الرقابة عن تحقيقها لأنها أكثر خبرة ودراية من غيرها بأخطائها وأقدر على تصحيحها .

• والرقابة الداخلية : هي التي تمارسها المنظمة على نفسها ، وفعالية هذا النوع من الرقابة يتوقف على العناصر التالية :

أ- وجود هيكل تنظيمي : حيث يتم توضيح المسؤوليات والسلطات والواجبات وتقسيم العمل ونطاق الإشراف .

ب- إن الهدف من الرقابة هو محاولة تلافي الأخطاء وجوانب القصور ومعالجتها وليس تصيد الأخطاء (الرقابة السلبية) .

ت- مشاركة العاملين : و اقتناعهم بموضوعية وعدالة مقاييس الأداء وان الرقابة وسيلة لتحسين الأداء ، وذلك من منطلق إن القائمين بالعمل التنفيذي هم الأقدر على تقييم الظروف والأوضاع المحيطة بالمنظمة .

مهام الرقابة الداخلية

• تقييم أوجه الرقابة في مختلف نشاطات المنظمة والعمل على جعلها أكثر كفاءة وبأقل قدر من التكاليف .

• فحص مدى تطابق نشاطات المنظمة مع السياسات والإجراءات الموضوعية .

• المحافظة على أصول المنظمة ومنع التلاعب بها أو سرقتها أو إتلافها واكتشاف مواطن الخلل التي تؤدي إلى ذلك . تقييم درجة دقة وصحة وشمولية المعلومات الإدارية التي يتم توفيرها في داخل المنظمة .

• تقييم درجة كفاءة الأداء الإداري بما في ذلك الاقتصاد والكفاءة في استخدام موارد المنظمة وكذلك درجة الكفاءة في تحقيق الأهداف .

• اقتراح أية تحسينات في طريقة أداء المنظمة لمهامها .

• النقد الموجه للرقابة الداخلية : يتمثل في عدم جدية وموضوعية الرقابة الداخلية نظرا لصعوبة مراقبة النفس .

٢- الرقابة الخارجية :

• مهمة الرقابة الخارجية تتمثل في الأمور المتعلقة بالسياسة العامة والقانون والنواحي المالية .

• وتعتبر الرقابة الخارجية مهمة وفعالة حيث تقوم بها جهات مركزية مستقلة تتصف بالحيادية والموضوعية في تقييم أداء المنظمات المختلفة .

• وتهدف ليس فقط تتبّع الأخطاء وجوانب القصور في هذه المنظمات بل محاولة مساعدة تلك الأجهزة في التغلب على المشكلات التي تواجهها من أجل تحقيق الأهداف طبقا للسياسة العامة للمنظمة .

• يقوم هذا النوع من الرقابة ب مسألة الإدارة وهي الوسيلة التي يستخدمها النظام السياسي لتحقيق من كفاءة منظمات الجهاز الإداري في تحقيق السياسة العامة المرسومة له وهي تمارس بواسطة جهاز مركزي مستقل يقوم بمهمة الرقابة المركزية على أنشطة الأجهزة العامة بالدولة .

• وللرقابة الخارجية موقع متميز حيث تتبع لرئاسة مجلس الوزراء أو لرئيس الدولة مباشرة وهذا الموقع يعطيها مكانة مرموقة .

• وأجهزة الرقابة الخارجية على الإدارة في جميع أنحاء العالم تتفق في الأهداف وتختلف في المسميات .

• وتمارس الرقابة الخارجية أجهزة تقع خارج نطاق المنظمة ، بهدف التأكد من التزام المنظمة بفلسفة نظام الدولة ، وتتمثل هذه الرقابة في : الرقابة السياسية، والرقابة القضائية ، الرقابة الإدارية ... الخ .

أهم مجالاتها :

- الرقابة على الميزانيات .

- الرقابة على الشؤون المالية .

- وبناء على ذلك تكون الرقابة الخارجية شاملة وغير تفصيلية .

- رقابة تتعلق بالسياسية العامة والقانون .

أهم أهدافها :

- يتمثل في ضمان التزام المنظمة بالقوانين المعمول بها في الدولة ونظام الخدمة المدنية واللوائح والأنظمة والاعتمادات المالية .

تبريراتها :

- تطور عمل أجهزة الرقابة الخارجية فلم تعد مقصورة على الرقابة والتفتيش بل امتدت إلى النواحي الإيجابية والبناءة ، (كالقيام بالبحوث والدراسات ودراسة المشكلات وتحليلها والوقوف على أسبابها ومساعدة الأجهزة لتحقيق أهدافها وإزالة العقبات و ترشيد عملية وضع السياسات وتحسين الأداء) .

أهم أنواع الرقابة الخارجية :

١- الرقابة التشريعية أو البرلمانية أو النيابية.

٣- الرقابة القضائية.

٥- الرقابة الشعبية والرأي العام والعلام.

٢- الرقابة المالية والمحاسبية.

٤- الشكاوي والمقترحات.

- ليس هناك نوع واحد للرقابة، وإنما تتعدد أنواعها وتتفاوت نماذجها وفق طبيعة المعايير التي يقاس على أساسها الأداء، ووفق موقع عملية الرقابة من الأداء، فعلى أساس المعايير الرقابية يمكن تقسيم الرقابة إلى رقابة على أساس القواعد والإجراءات ورقابة على أساس النتائج، وعلى أساس موقع الرقابة من الأداء، فهناك رقابة سابقة على الأداء أي سابقة على التنفيذ في المنظمات، وهناك رقابة لاحقة أي يتم فيها التقويم بعد وقوع التصرفات فعلا.
- تصنيفات الرقابة :

أولا : الرقابة حسب المعايير :

١- الرقابة على أساس الإجراءات : حيث تقوم الرقابة على أساس القواعد والإجراءات : بقياس التصرفات التي تصدر عن المنظمات ومطابقتها بمجموعة القوانين والقواعد والضوابط والطرق والإجراءات.

- يركز هذا النوع من الرقابة على التصرفات التي تصدر من المنظمات ومن العاملين فيها، ليس على ما تحققه هذه التصرفات من نتائج نهائية.

٢- الرقابة على أساس النتائج : وهنا تقوم الرقابة بقياس النتائج النهائية الفعلية التي تحققها المنظمات وفق معايير يمكن قياسها موضوعيا.

ثانيا : الرقابة حسب موقعها من الأداء :

١- الرقابة السابقة : وتسمى بالرقابة المانعة أو الوقائية : فتشمل فحص مستندات وتقويم معلومات، بل والقيام بدراسات من قبل جهة الرقابة للتأكد من سلامة التصرف المطلوب إجازته وإقراره.

• ويتضح من ذلك : أن هذا النوع من الرقابة يتضمن تقييدا من قبل الجهة الرقابية لحرية تصرف جهة التنفيذ، ويعني هذا تدخلا مباشرا في سلطاتها بما يهدف إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع.

٢- الرقابة اللاحقة : وتسمى الرقابة البعدية أو المستندية : وتلجأ القيادة إلى استخدام الرقابة اللاحقة للتأكد من أن طريقة التنفيذ أو التصرف متفقة مع القوانين والتعليمات واللوائح، وأن معدلات الإنتاج أو الأداء تتفق مع المعايير والمعدلات الموضوعية ويتحقق ذلك من خلال الطلاع على السجلات والمستندات القانونية، وإعداد التقارير الدورية، ومتابعة البيانات الإحصائية.

ثالثا : الرقابة وفقا لمصادرها :

١- الرقابة الداخلية : وهي التي تمارسها كل منظمة بنفسها على أوجه النشاطات والعمليات التي تؤديها والتي تمتد خلال مستويات التنظيم المختلفة، ويطلق عليها الرقابة الرئاسية أو التسلسلية حيث يمارس المدير في قمة الهرم الإداري وحتى المستويات الدنيا، الرقابة على أعمال مرؤوسيه بهدف توجيه وضمان حسن سير العمل داخل المنظمة.

٢- الرقابة الخارجية : وتعد الرقابة الخارجية عملا متمما للرقابة الداخلية، ذلك لأنه إذا كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الاتقان بما يكفل حسن الأداء، فإنه ليس ثمة من داع عندئذ لرقابة خارجية.

- لذلك فإن الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة أي غير تفصيلية، كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة متخصصة، كل منها يباشر الرقابة على نوع معين من النشاط الإداري، مما يكفل الاطمئنان إلى أن الجهاز الإداري للمنظمة ل يخالف القوانين ويستهدف المصلحة العامة للمنظمة والمجتمع.

- وعادة ما تتبع أجهزة الرقابة الخارجية مستوى الإدارة العليا في الدولة، وهذا يعطيها مكانة مرموقة وقوة دفع عالية واستقلالا يمكنها من حرية العمل وبعدها عن تدخل الأجهزة التنفيذية في أعمالها محاولة التأثير في اتجاهاتها.

- أهم أنواع الرقابة الخارجية :

١- الرقابة التشريعية أو البرلمانية أو النيابية.

٣- الرقابة القضائية.

٥- الرقابة الشعبية والرأي العام والاعلام .

٢- الرقابة المالية والمحاسبية.

٤- الشكاوي والمقترحات.

ثامنا : كيفية تفعيل الرقابة وإنجاحها

١- توافر القدوة الحسنة من كبار الموظفين لمن تحت سلطتهم.

٣- سرعة تنفيذ القرارات المترتبة على الرقابة.

٥- توافر الوعي الوظيفي (جودة العمل أهم من سرعة انجازه).

٧- ضرورة تعيين الشخص الكفاء الأمين.

٩- يجب تقديم ذوي الخبرة.

١١- التأكيد على أهمية حسن الاختيار للأفراد الجدد.

أهمية ودور الرقابة في تحسين الاداء الوظيفي

• الرقابة تساعدنا على التأكد من تحقيق الأهداف وبالتالي معرفة إذا كان الداء الفعلي للعاملين مطابق للخطط الموضوعية أم ل.

• تساعدنا على اكتشاف الانحرافات السلبية والإيجابية الغير مرغوبة، وتساعد على تفاديها مستقبلا بوضع استراتيجيات عمل أكثر كفاءة للعاملين.

• تساعد الرقابة على التأكد من الاستخدام الكفاء للموارد المتاحة للمنظمة.

• تطمئن العامل المجتهد والكفاء بان مجهوداته مأخوذة بعين الاعتبار ومن ثم يجب أن يمنح له الشكر والثناء والتقدير.

• الرقابة تحث العاملين على تحسين أدائهم خوفا من العقاب في حالة تقاعسهم، ورغبة منهم بالتقدير المادي والمعنوي في حال الجد والاجتهاد.